الواحات المغربية : من مجال مركزي الى مجال هامشي: أية بدائل

حسن رامو – معهد الدراسات الافريقية – جامعة محمد الخامس – الرباط
أسماء بوعوينات كلية الآداب و العلوم الانسانية – جامعة الحسن الثاني – المحمدية

تقديم

لعل أول ما يتبادر للذهن عن دراسة الواحات هو حالة الموت البطيء لهذه المنظومات البيئية والبشرية. فالتوازنات البيئية و الاقتصادية والحركية الديموغرافية التي تعرفها الواحة تنذر باختلالات كبيرة تقود الى انثار التام لهذه الأوساط كحالات واحات واد خصيا و مصيصي (تاغبالت مثلا) .

فالواحة في تعريفها ترادف شح الموارد الطبيعية وسط محيط بيئي قاحل. و حتى الموارد الطبيعية المتوافرة بالواحة تبقى تحت رحمة هشاشة طبيعة وتوازنات بيئية هشة. فالمورد الترابي محدود مجاليا وعرضة للتذرية الريحية و التعرية المائية. كما ان الغطاء النباتي الطبيعي محصور في بعض التشكيلات الصحراوية (النخيل أساسا) و المناخ بطبيعة جاف وذو تغايرية بيسنوية كبيرة.

لكن المجتمعات المحلية، جعلت من هذه الأوساط الهشة أقطابا حضارية عبر التاريخ. فاحتضنت إمارات و مراكز علمية و أسواق تجارية و أطرت شبكة من المطرق التجارية العابرة للصحراء. و رافق ذلك تنوعا على مستوى الانتاج الاقتصادي؛ إذ ان اقتصاد الواحة لم ينحصر على الزراعة و الرعي بل زاوج بين عدة أنشطة كالتجارة و التنقل عبر الصحراء و الخرف اليدوية علاوة على ادوار أخرى كالتعليم العتيق والإشعاع الصوفي والدور السياسي و الامنى التي تضطلع به مجتمعات الواحات. وعمل تنوع الأنشطة و والوظائف بالواحة على انتج النموذج الواحي المتكامل اقتصاديا و ديموغرافيا و اجتماعيا.

حاليا، تعرف الواحة أحادية اقتصادية تتمثل في الزارعة مع توقف تام للدور التجاري و النقل عبر الصحراء وتراجع مهول في الادوار التعليمية و الدينية (التصوف) والسياسية. وانعكست هذه الوضعية على الوضع الاجتماعي المتسم بالفقر و حدة التيارات الهجرية مما أدى الى إفراغ الواحة من الفئات العمرية النشيطة. و ازداد الوضع تراجعا مع تحول محاور التبادل التجاري و مركز الثقل السياسي نحو المدن الساحلية.

لذلك كله، فما هي البدائل الممكنة لتحريك و تنمية النشاط الاقتصادي بالواحة و التخفيف من وطأة الاوضاع الاجتماعية بهذه المجالات الهامشية اقتصاديا و اجتماعيا و مجاليا؟

1, صيرورة المجال الواحي: مر مجال مركزي الى مجال هامشي

1,1, الصيرورة التاريخية

كما هو معروف، فواحات ما قبل الصحراء المغربية عرفت استيطانا بشريا مهما في فترات ما قبل التاريخ. و ما يؤكد هذا الطرح الكم الهائل من المواقع النقوش الصخرية و المواقع الاثرية (المدافن) التي تنتشر في هذه المجالات خاصة بمجالات زاكورة و طاطا و السمارة (مواقع حوزة، أقا، فم زكيد، الخ). و لعل المناخ السائد في تلك الفترات المتأخرة من البلايستوسين و البداية الهولوسين والمتسم بوفرة المياه كان من اهم عوامل الاستقرار البشري.

و إذا ما انتقلنا الى التاريخ الوسيط و الحديث، فإن واحات ما قبل الصحراء احتضنت اهم المراكز التجارية. إذ ان الوضعية العامة بواحات ما قبل الصحراء رهنت مستوى التبادلات التجارية التي تربط العالم الافريقي بالمتوسطي و الاوروبي. فأي انفلات أو تدهور على المستوى الاجتماعي او الامنى بإحدى واحات الجنوب المغرب ينعكس مباشرة على توازن المبادلات التجارية الصحراوية.

و ارتبط ت المبادلات التجارية بحركية النشاط الاستخراجي وخاصة بعدة مناجم للملح و الفضة و الذهب و النحاس. وارتبط هذا النشاط الاخير على تنمية حرف يدوية مهمة خاصة الصياغة و الحرف المرتبطة بالجلود والخشب أو سعف النخل. كما ساهمت المبادلات التجارية بتطور عدة حرف مرتبطة بالتنقل عبر الصحراء.

كما ان واحات الجنوب شكلت خلال هذه الفترة مراكز علمية وصل إشعاعها الى خليج غينيا و دول الساحل و التي ارتبطت بشكل وثيق بالدور التصوف ي .إذ ان هذه الواحات احتضنت أهم و أكبر أقطاب التصوف في شمال افريقيا عامة و المغرب بصفة خاصة. نذكر على سبيل المثال لا الحصر زوايا أسا، مغيميمة، السمارة، بن يعقوب بطاطا، تمكروت بزاكورة.

فالدور العلمي و الاشعاع الصوفي ارتباطا بشكل وثيق، بل و انتج حركات سياسية و إمارات اتخذت من الواحة مركزا لها (تازروالت، اسا سجلماسة). وما تجدر الإشارة إليه ان هذه المجالات الصحراوية شكلت مهد ومنطلق اهم الأسر الحاكمة بالمغرب خاصة مع المرابطين و السعديين و العلويين.

تبعا لذلك عرفت الواحات تنوعا للنشاط الاقتصادي (تجارة، صناعة استخراجية، زراعة حرف يدوية، رعي، النقل عبر الصحراء) وتعددا للوظائف و الانشطة التي تضطلع بها الواحة من دور

علمي و اجتماعي و سياسية و تجاري و ديني. أضحت الواحة مجالا مركزيا يؤطر الوسط الصحراوي ويتحكم، بحسب الفترات التاريخية في الاقتصاد و الامن والمجتمع الصحراوي.
لكن مع القرن العشرين و اساسا مع فترة الاستعمار، تراجع المجال الواحي اقتصاديا و سياسيا بتحول مركز الثقل السياسي و الاقتصادي الى المناطق الساحلية مع نشوء الدولة المركزية والتي كرستها فترة الاستقلال. وصاحب هذا التحول تغيرات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والديموغرافي تتسم بغالبيتها بالهشاشة.

1, 2, الواحة مجال هش ووضعية اجتماعية فقيرة

تعرف حاليا مناطق الواحات وضعية الفقر والهشاشة. فبحسب أخر دراسة في الموضوع (HCP 2007) فالأقاليم المكونة من واحات تتمركز الاول على مستوى نسب الفقر على الصعيد الوطني خاصة زاكورة والتي تصل نسبة الفقر بها 32,4% ونسبة الهشاشة .27,1%. ونفس النسب تقريبا بالراشيدية و وارزازات واللتان تسجلان على التوالي 3% ,16 و18%.

جدول رقم 1: نسب الفقر الاعلى بالمغرب على مستوى الأقاليم

الاقليم	الترتيب على المستوى الوطني بحسب اهمية الفقر	نسب الهشاشة	نسب الفقر
زاكورة	**1**	**27,1**	**32,4**
جرادة	**2**	**21,3**	**22,8**
طاطا	**5**	**28,5**	**18,2**
وارزازات	**6**	**24,9**	**18**
الراشيدية	**9**	**25,2**	**16,3**
المستوى الوطني		**18**	**9,5**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2010 :

وترتفع نسب الفقر أكثر في المجالات الواحية القروية لتصل الى % 35,7 بإقليم زاكورة و ترتفع النسبة عن 21 % بكل من أقاليم الطانطان وارزازات جرادة و طاطا وفكيك.

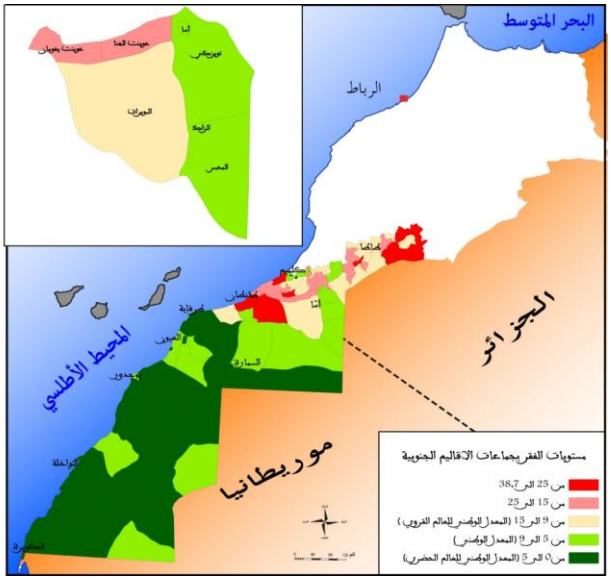

وتعكس حالة الفقر تراجعا لمؤشرات الولوج لخدمات الصحة والتعليم و الربط بالماء والكهرباء. كما تعكس محدودية المداخيل المالية للأسر. و ترتبط هذه الحالة الاجتماعية بتزامن عدة ظواهر ومؤشرات منها ما هو طبيعي و منها ما هو بشري و اقتصادي

فعلى مستوى اقليم أسا الزاك، يمكن ان نورد عدة ملاحظات

- الطرق المعبدة: والتي تبقى جد محدودة بالرغم من المجهودات المبذولة من كرف الوزارة الوصية او الجماعات المحلية. فطول الطرق المعبدة يقل عن 1000 كلم بالإقليم. كما ان جودة الطرق تبقى متوسطة الى ضعيفة ومتأثرة بالفيضانات الموسمية كما حصل بالنسبة للطريق 1801
- على مستوى بنية التكوين فإن واحات كلميم وأسا تتميز بمستوى متوسط مقارنة مع واحات درعة وتافراوت و إغرم (دراسة الواحات)
- كما ان التأطير الصحي ضعيف جدا ويبقى في مستويات مشابهة لما يسجل بأقاليم طاطا، تنغير و بوجدور حيث تشير الاحصائيات الى أقل من 50 سرير/الاقليم
- على مستوى التشغيل، و اعتمادا على النشرة الاحصائية السنوية 2012 فإن معدل البطالة يقارب 15 % وهي نفس النسبة التي تجل في الأقاليم الجنوبية

لكن وبالرغم التشابه الكبير مع الأقاليم الجنوبية في عدد من المعطيات إلا ان نسبة الفقر تبقى مرتفعة بالإقليم مقارنة مع الأقاليم الجنوبية للملكة منحصرة في حدود 9,9% . وتتفاوت نسب الفقر بالإقليم ما بين الوسط الحضري (8%) و الوسط القروي الذي يسجل نسبا أعلى 18,1%

الجماعة	نسبة الفقر2007	نسبة الهشاشة 2007	نسبة الفقر2004	نسبة الهشاشة 2004
عوينت الهنا	22,9	19,2	10-15	
عوينت يغومان	17,4	28,7	10-15	
البويرات	11,2	8,6	10-15	
تويزكي	8,4	31	10-15	
بلدية أسا	8,2	25,2	2,42	8,46
بلدية الزاك	7,8	23,3	2,14	8,11
المحبس	7,3	8,6	10-15	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2007 و 2004

تجدر الإشارة إلى ان نسبة الفقر بالإقليم عرفت أكبر وثيرة تفاقم بالمغرب ما بين 2004 و 2007 إذ تضاعفت نسبة الفقر بنسبة نمو 44,4% بحيث انتقلت من 6,9% الى 9,9%. ولعل من أهم تبعات هذا الوضع هو المظاهرات و الاضرابات ذات الطبيعة الاجتماعية والمطالبة اساسا بالتشغيل خاصة تلك التي نشطها مجموعة من الشباب المجاز المعطل مارس 2013. وبالنظر لما أأسفرت عنه هذه الاضرابات و التصادمات ذات الصبغة الاجتماعية من وفاة احد المتظاهرين. فإنها اتخذت أبعادا اخرى سياسية و حقوقية . إذ استغلت معضلة الفقر والبطالة بالإقليم من طرف خصوم الوحدة الترابية لتسويق ممنهج كقضية سياسية بالرغم من كون منطقة أسا لا تدخل في مجال النزاع الخاضع سابقا للاستعمار الاسباني.

وتبقى هده الوضعية الاجتماعية المزرية في ارتباط وثيق مع تراجع الواحة على المستوى الاقتصادي.تراجع ينحصر اساسا في تقلص الأنشطة الاقتصادية و انحسارها في الزراعة التي تبقى رهينة تقلبات المناخ و تهديدات البيئة الصحراوية

[1] بالنسبة لنسب الفقر و الهشاشة لسنة 2004 فهي غير متوفرة للجماعات القروية وغن كانت في تتراوح بين 10 و 15%. بينما الجماعات الحضرية، نتوفر فقط على نسب الفقر.

بيئة متدهورة تساهم في تراجع مداخيل الأسر

في أسا كما هو لحال في عدة واحات بجنوب لمغرب، تعرف الواحة تراجعا كبيرا للموارد الطبيعية و تدهور متسارعا للوسط البيئي. ولعل مناهم تجليات هدا التدهور تراجع المجال الزراعي،تناقص الموارد المائية ،تزايد حدة الترمل، وتراجع الغطاء النباتي الطبيعي او حتى المغروسات الفلاحية (التمور اساسا)

ويرتبط تدهور المجال الواحي المغربي بعدة أسباب:

- التطور التاريخي للمجالات الواحية مع استقرار الرحل وتزايد النمو الديموغرافي: الى عهد قريب، كانت الواحة مجال استقرار قبائل و اسر مستقرة ممتهنة للزراعة اساسا.لكن مند فترة الاستقلال ومع الأزمات المناخية (فترات الجفاف،)تناقص الكلأ بسبب أسرب الجراد خلال الثمانينات) عرفت الواحات الجنوب اطلسي و كدا بالشرق تزايد استقرارا الرحل . مع آخر إحصاء وصل عدد سكان إقليم أسا 44 الف نسمة بينما كان العدد لا يتجاوز فقط سنة 1984

نموذج لتزايد استقرارا الرحل بواحات درعة الأوسط (الفيجة وتيكيدا)

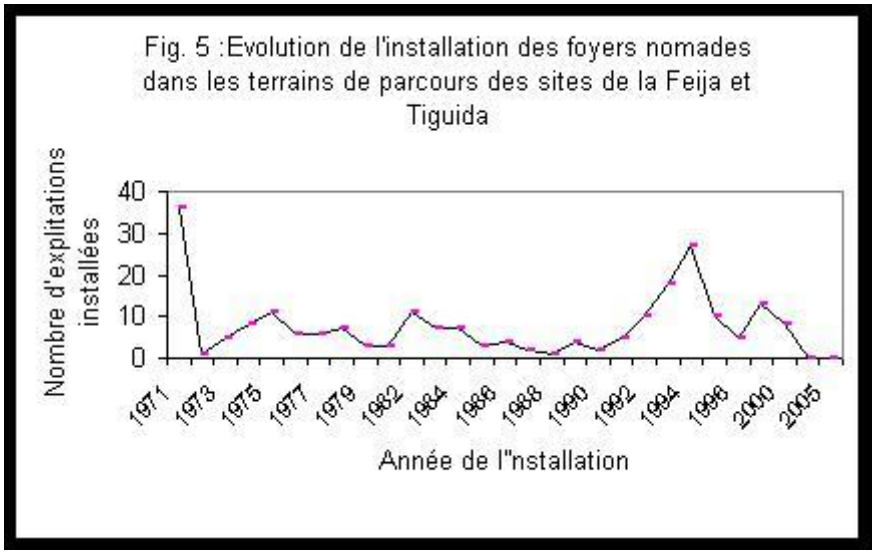

كما صاحب هدا التطور تسارع النمو الديموغرافي سواء بالتكاثر الطبيعي أو بالهجرة او باستقرار رحل المناطق المجاورة

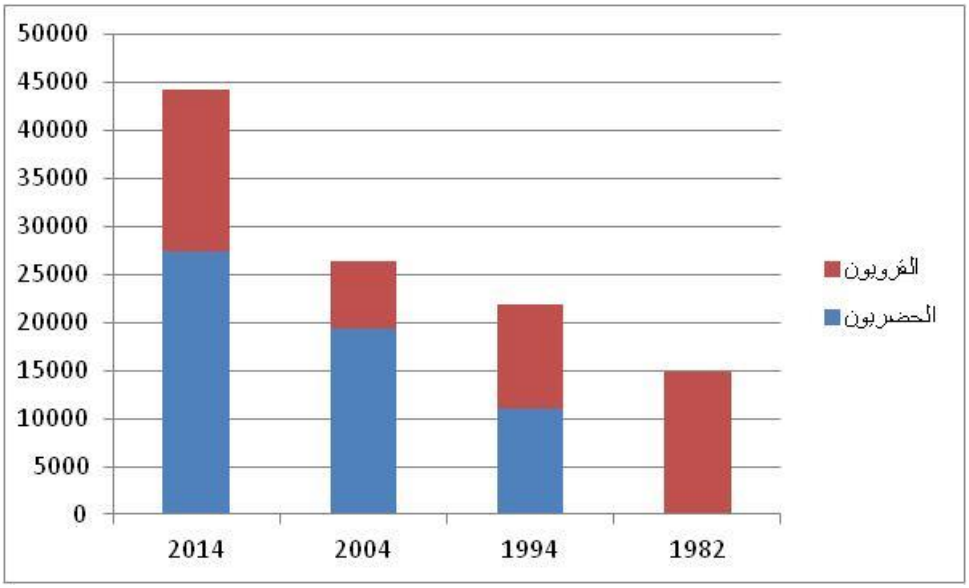

- وصاحب هدا النمو ارتفاع الساكنة الحضرية بانتقال واحات أسا و الزاك الى مستوى بلديات و طلك على التوالي في سنوات 1994 و 2004.وبطيعة الحال فتزايد الساكنة بالواحات يترجم تزايدا في الحاجيات الأساسية وخاصة مياه الشرب والسكن و الصرف الصحي. وبطبيعة الحال فتزايد السكن يؤثر سلبا على المساحات الزراعية بالواحة التي تعرف تناقصا كبيرا بالنظر للريع العقاري الكبير للأرض مقارنة مع المدخول الزراعي المحدود سنويا.

وبالنظر للتوسع العمراني لمدينة أسا فإن مجالات زراعية كثيرة تم التخلي عنها وتعرف تراجعا كبيرا للنشاط الزراعي إن لم نقل توقفا تاما له. كما ان مجالات أخرى فتحت للتعمير مشكلة بدلك نوايا عمرانية جديدة تشكل المدينة الجديدة لأسا, وتمتد هده الأحياء الجديدة على طول المحاور الطرقية, بينما النواة الأصلية الممثلة بالقصر هجرت لتدخل مسار التدهور العمراني.

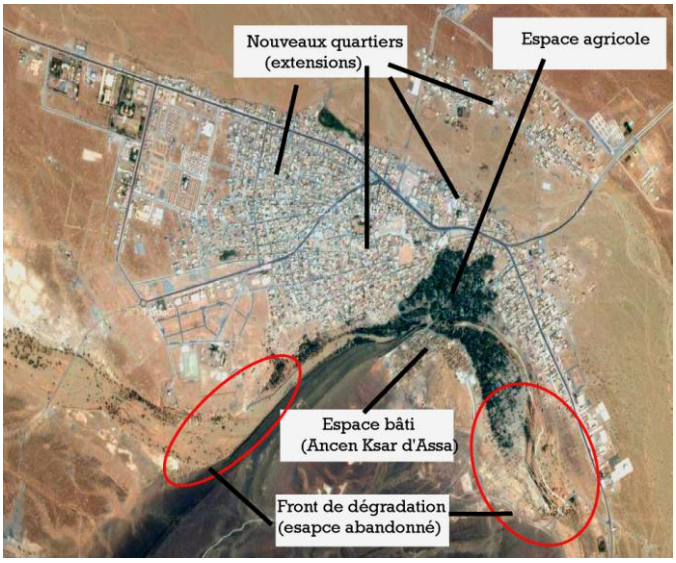

يصل الانتاج من الماء الصالح للشرب الى 787 ألف متر مكعب موزعة على 4284 مشترك مستهلك (سنة 2012) بنما حجم الأسر حسب أخر احصاء 5208 أسرة اي ما يمثل خصاصا على مستوى تزيد الأسر بالماء.

1.1. المجال الاقتصادي الواحي : أحادية الانتاج

لعل من اهم تجليات تراجع الواحة من الدور المركزي الى دور هامشي هو تراجع المجال الحيوي للواحة وضعف تنوعية اقتصادها الحالي. تاريخيا، ارتبطت المجال الحيوي للواحة بشبكة من المجالات الضاربة في العمق الافريقي او المتوسطي من خلال شبكة من الطرق التجارية او بمجالات حيوية واسعة مرتبطة اساسا بالرعي التنقل. لكن مع الاستعمار و مستجدات القرن العشرين، انحصر و انحسر المجال الحيوي للواحة على المجال الزراعي داخل الواحة نفسها أو بعض المراعي المجاورة. كما لم تعد الواحة مرتبطة اقتصاديا بمناجم خارج الواحة.

على المستوى الاقتصادي، اندثر النشاط التجاري المرتبط بالقوافل الصحراوية وإن بقيت الثقافة التجارية راسخة في مجتمع الواحة.

كما ان الحرف اليدوية قاومت الاندثار والتحولات الاجتماعية و التكنولوجية واستمرت في فرض نفسها كقطاع واعد. ولعل ما يبرز ذلك عدد الورشات و الوحدات المهنية على المستوى الاقليمي و

الجهوي وتنحصر الصناعة التقليدية اساسا في الصياغة و الحياكة التقليدية والمنتجات المرتبطة بسعف النخل . لكن وبالرغم من استمرارها في الإنتاج تراجع هدا القطاع بسبب قلة المواد الخام و صعوبات التسويق وتصريف المنتجات خارج المجال الأساوي لتبقى منحصرة في السوق المحلية المحدودة.

كما عرفت الواحة تراجعات كبيرة في الأدوار العلمية او الصوفية؛ إذ لم تتمكن المدارس العتيقة والزوايا من استقطاب نفس عدد الطلبة والمريدين كما كان في السابق. وتعرف الواحة حاليا تجددا على مستوى موسم أسا الديني الذي اصبح مقترنا بدينامية اقتصادية و تجارية و سياحية كبيرة.

على مستوى الفلاحة، فالإقليم لا يتوفر إلا على 17 ألف هكتار من الاراضي الصالحة الزراعة منها فقط 100 هكتار مسقية. وتتركز هده الاراضي اساسا في واحة أسا والتي تعتمد اساسا على السقي في الانتاج الزراعي . وتعتبر إشكالية الموارد المائية أهم معضلة تعيق النمو الاقتصادي سواء الفلاحي او نمو النسيج الحضري لبلديات الاقليم.

لكن وبالنظر للظروف الطبيعية للإقليم فإن الأراضي المزروعة فعليا لا تفوق 800 هكتار موزعة على أهم واحات الإقليم وتنحصر الزراعة أساسا على بعض المنتجات المحلية (التمور، الحناء،الحبوب)

وتبقى السمة الغالبة للاقتصاد الاقليمية فلاحيا هي تربية المواشي و خاصة تربية الماعز والغنم وخاصة على مستوى تيزكي و اسأ

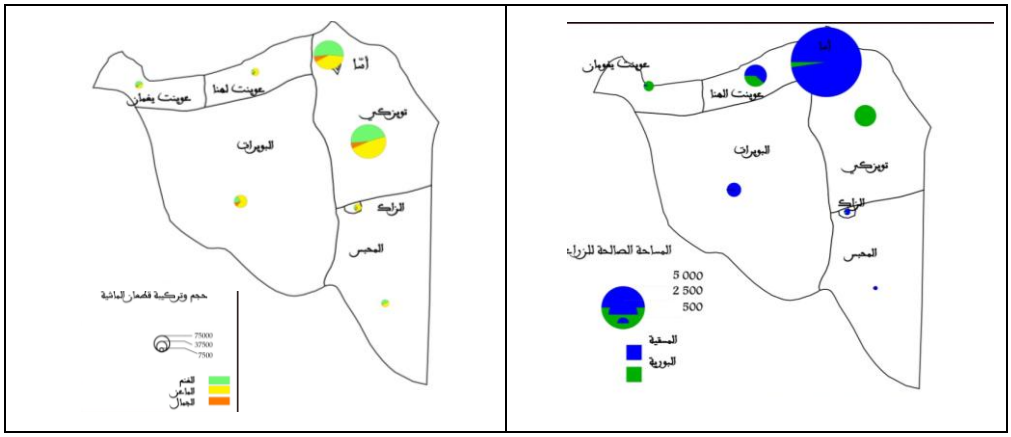

و تبقى الهجرة الى الداخل والخارج أهم متنفس لمجتمعات الواحة, فعائدات الهجرة أضحت أهم الموارد المالية للعائلات بالإقليم على جانب التجارة و الفلاحة واللذين وإن يمثلان أهم الأنشطة الاقتصادية بالرغم من محدودية عوائدهما المالية.

الواحة: أية بدائل تنموية

أمام المشاكل الكبرى التي تعيشها الواحة من تدهور بيئي و فقر اجتماعي و انكماش اقتصادي اتخذت الساكنة المحلية اختيارات صعبة كان اهمها الهجرة نحو كبريات المدن المغربية اوالى الخارج. و ; iيعجل بالموت المتسارع للواحة بفقدانها الفئات الاكثر نشاطا و بالتالي انكماش النشاط الزراعي. وباختفاء هذا الأخير يبقى مستقبل الواحة أكثر غموضا.

بتحليل البدائل الممكنة، تأتي السياحة على رأس الاختيارات المهمة و التي تكمن أهمتها في تثمين المنظر الصحراوي و المنتجات الفلاحية و الحرفية المحلية. فكما هو معلوم، فإن المجال الواحي له جاذبية سياحية كبيرة. وبالتالي فإن إمكانيات التسويق السياحي مهمة

كما ان طبيعة القطاع السياحي يعمل على تنويع الأنشطة من إيواء، و التغذية السياح، و الارشاد السياحي و النقل بمختلف إشكالية (سيارات رباعية الدفع، الجمال، الدراجات الرباعية العجلات، البغال الخ) إضافة الى تنشيط الصناعة التقليدية والخدمات.

و لعل النجاح الذي عرفته واحات تافيلالت (أساسا أرفود و مرزوكة) وواحات درعة (إقليم زاكورة أساسا) قد ساهم في بعث الحياة في هذه الواحات. و تجدر الإشارة إلى العائد المالي في السياحة يبقى أهم بكثير من العائد الفلاحي. فإضافة الى التشغيل الذي يعد اهم كسب بالنسبة لمجتمع الواحة من خلال النشاط السياحي، فإن المداخيل السياحية غالبا ما يتم إعادة استثمارها فلاحيا او في التنمية الحضرية للمراكز الحضرة والقروية بالواحات. و تساهم بالتالي في استمرار منظومة الواحة. كما ان القيمة المالية للاستغلال المياه بالواحة في القطاع السياحي اعلى بكثير مما يدره الانتاج الفلاحي..

على مستوى إقليم أسا، فالمؤهلات السياحية متنوعة وتجمع بين التراث الثقافي الغني تاريخيا وتراثيا و المناظر الطبيعية. فالإقليم يتوفر على مواقع للنقوش الصخرية سواء المتواجدة بموقع أسا المدينة قرب الزاوية او امتناثرة في الإقليم والتي تعود الى فترات ما قبل التاريخ. لكن لحدود الساعة لم يتم جرد المواقع كلها او توثيقها.

. كما أن صيت الإقليم سياحيا يرتبط اساسا بقصر أسا التاريخي الذي هُجر حاليا ولم يتبق منه إلا القصر الجماعي الذي عرف الترميم مؤخرا دون ان يتم إحياء وظيفته المجتمعية. فالقصر كان حاضرة قبائل أيت أوسا واحتضن لفترات تاريخية المدرسة العلمية و زاوية اسا و أسرة البكريين الذي تعاقبوا عليها لأكثر من سبعة قرون و عملوا على نشر التصوف بمختلف ارجاء الصحراء. ولعل استمرارا الموسم الديني للزاوية الى يومنا هذا لأكبر دليل على غنى الموروث الثقافي والديني للمنطقة ويعتبر أحد اهم رافعات النشاط السياحي الديني التصوفي. فالموسم يعتبر اكبر حدث سياحي في الاقليم تحج إليه قبائل الركيبات خاصة وجل قبائل الصحراء، بل و يعرف زيارات لبعض الوفود من دول الصحراء و الساحل بالنظر للترابط الروحي بالزاوية.

كما ان ضعف النشاط السياحى و ضعف التعمير بالإقليم جعل من المنطقة مجالا بكرا لمختلف الانشطة السياحية (سياحة ثقافيه مدارات الجمال، الرياضات الميكانيكية، السياحة). ينضاف لذلك التموقع السياحي الهام بين واحات درعة الناشئة سياحيا (إقليم زاكورة و طاطا) والساحل الأطلسي الذي من المتوقع احتضانه للمحطة السياحية للشاطئ الأبيض

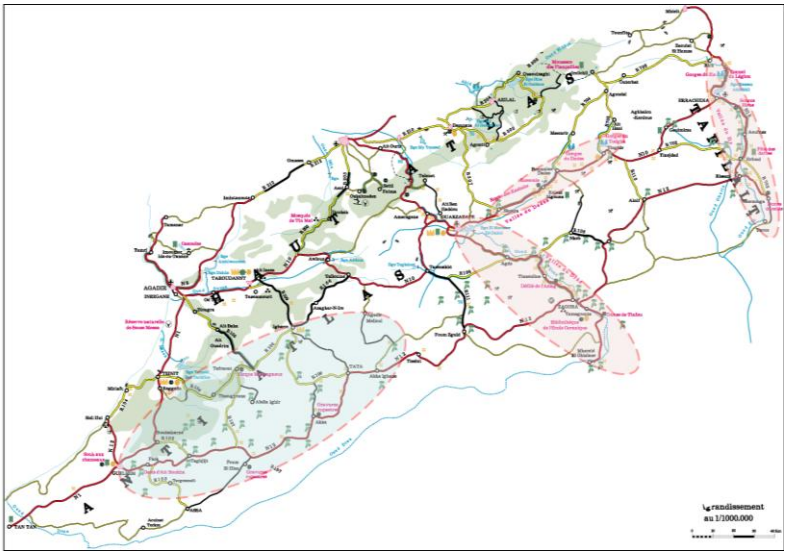

لكن، مازال النشاط السياحي في بداياته الأولى؛ إذ ان الجهة بكاملها لا تتوفر إلا على وكالة اسفار واحدة(بمدينة كلميم) ولا يتعدى عدد المرشدين السياحيين 10 منهم 3 مرافقين جبليين و 4 مرشدين سياحيين. الامر الذي يجعل من عدد الليالي السياحية أقل من 1000 ليلية مبيت بالإقليم موزعة على عدد جد محدود من الوحدات السياحية التي تعد على رؤوس الأصابع. ومما يؤشر أيضا على ضعف النشاط السياحي هو نسبة ملء الفنادق والتي لا تفوق 12% مقابل نسب اعلى بإقليم طاطا المجاور (43%) .

إضافة الى السياحة، تعتبر التجارة و النقل اهم البدائل التنموية للمنطقة بالنظر لموقعها الاستراتيجي جنوب المغرب في تماس مع الدول الساحل والصحراء. فهذان القطاعان شكلا على مر التاريخ اهم رافعة اقتصادية. كما ان ثقافة المتاجرة مازالت حية و تجذره في ثقافة المجتمع الأساوي. لكن، إشكالية فتح الحدود مع الجارة الشرقية للمملكة تفرض نفسها بحدة. إذ امن الاقتصاد الحدودي، عبر العالم، ينبني أساسا على القطاع التجاري و النقل ويكون مربحا لجميع الاطراف. لكن الظرفية السياسية الحالية والأمنية و تعنت الجزائر يحد من إمكانيات التعاون الاقتصادي. ولعل اهم ما يشير الى نجاعة التجارة و النقل كبديل تنموي بالمنطقة هو دينامية انشطة التهريب والتي يمكن ان تُحد عبر تقنين التبادل التجاري و فتح الحدود.

إضافة الى ما سبق، فمن اهم رافعات التنمية عصرنة القطاع الفلاحي والذي يمر اساسا غ=عبر تطوير السقي و توفير المياه الكافية للري. ولعل هذا من اهم تحديات التنمية على مستوى إقليم أسا. فحوض واحات كلميم الذي يتموقع بين درعة السفلى و واد نون يحتضن مؤهلات زراعية كبيرة (فيجات منبسطة) ويستفيد مناخيا من انفتاحه على المؤثرات الاطلسية عكس واحات درعة؛ الأمر الذي يجعل من التكثيف الزراعي بما يتوافق مع البيئة المحلية امرا واردا. المصدر:عائق هو ضعف الموارد المائية وبالتالي فأهم تحد هو توفير موارد مائية إضافية للمنطقة تساهم في تكثيف الانتاج الزراعي داخل الواحات وتطور الزراعات الواسعة خارج الواحة وتحسن من الانتاج الحيواني.

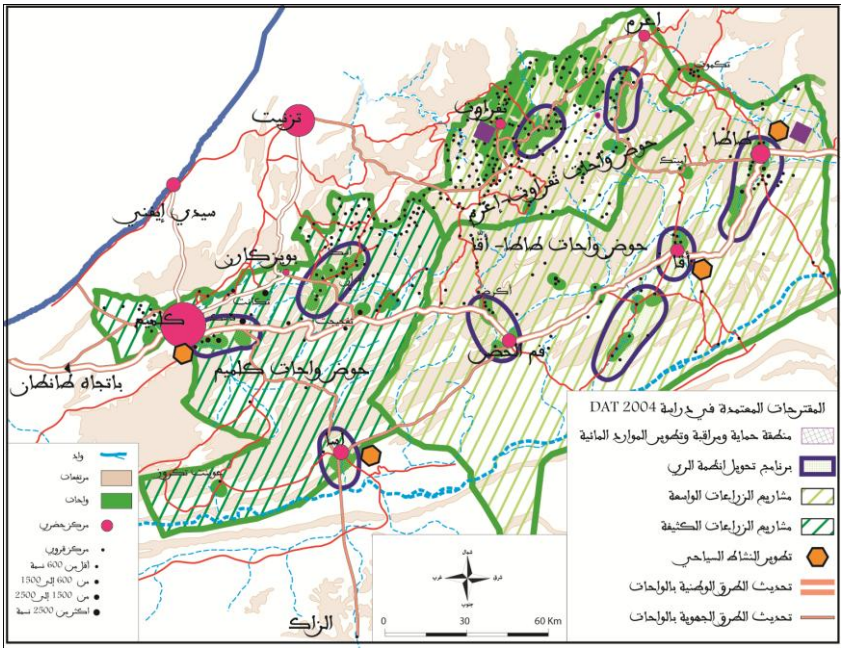

المصدر :

خاتمة

يعتبر المجال الواحي مجالا عطوبا و هشا. ويفسر استمراره الى حد الآن بالرغم من التهديدات البيئية بتنوع الانشطة الاقتصادية و بتداخل عدة ادوار منها ما هو تجاري و علمي - تعليمي و سياسي و روحي وزراعي. وبتقلص هذه ألأدوار نظرا لعدة اعتبارات تاريخية، وانحصارها في النشاط الزراعي عرفت الواحة وضعيو هامشية اقتصاديا و اجتماعيا. علة مستوى حالة أسا

فحساسية المنطقة السياسي باعتبارها أقرب منطقة لمخيمات تندوف عقد من ضغوط الجانب الاجتماعي والاقتصادي. و يبقى من الأولوية بمكان حلحلة الوضع الاقتصادي عبر تطوير الاقتصاد الواحي والذي يمر اساسا بعصرنة القطاع الفلاحي و تنويع منتجاته. وهو التحدي الذي يصطدم أساسا بمحدودية الموارد المائية.

من خلال ذلك كله، يظهر ان تنمية المنطقة تقتضي، إضافة الى ارادة السلطات العمومية، انخراط المجتمع المحلي في المسلسل التنموي وخاصة القطاع الخاص. ولعل نموذج إقليم طاطا أو زاكورة المجاورين والذين يتقاطعان مع حالى إقليم أسا في عدد من الخصائص لأكبر مثال على تظافر المجهودات العمومية مع مبادرات المجتمع المحلي. لكن وبالنظر للإمكانيات والبدائل الاقتصادية التي تمنحها منطقة حدودية كإقليم أسا، تبقى رهينة معطى سياسي مرتبط اساسا بفتح الحدود بشكل يضمن حرية تنقل الأفراد و البضائع..كما أن المنطقة وبحكم خصوصياتها المجتمعية و الاقتصادية و السياسية و دينامية المجتمع المحلي تقتضي تصور استراتيجية خاصة بهذه المجالات الواحية الممتدة على طول شمال الأقاليم الجنوبية.

بيبليوغرافيا

Abdallah Salih & Hassan RAMOU (coord.) *L'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales*, Publications de l'IRCAM, Imp. El Maarif Al-Jadida- Rabat 2009, **ISBN** 9954-28-037-5.

Aicha HALIM & Hassan RAMOU, 2014, « les ksours de la région de Draa : processus historique : problèmes de dégradation et problématiques de la valorisation », *in* actes du colloque *le patrimoine culturel matériel de la région Souss Massa Draa*, publications de l'IRCAM, Rabat pp 253-271, **ISBN** 978-9954-28-155-0

BENCHERIFA A. et H. POPP (1990) L'oasis de Figuig : persistance et changement. Passau. 16 fig. 18 pl. 26 photos.

BOUAOUINATE, A. (2009): Les acteurs locaux du tourisme de désert : Cas de l'erg Chebbi et de Zagora-M'hamid. Thèse de doctorat (PhD). Université de Bayreuth, Faculté des Sciences de la Terre, Département de Géographie, Allemagne. http://opus.ub.uni-bayreuth.de/opus4-ubbayreuth/frontdoor/index/index/docId/451

BOUAOUINATE, A. et ANEFLOUSS, M. (2013) : « L'oasis « sacrée » d'Oum Laâlag ou l'émergence d'une « île touristique » au Drâa moyen (Province de Zagora, Maroc) », dans Revue Géographique du Maroc, volume 28, N° 1-2, 2013, pp. 17 – 28.

Brahim JAAFAR M. YESSEF, R. ALAOUI et Ali BOUMEZZOUGH 2009, « Impact de la désertification sur l'utilisation des terres dans l'oasis de Fezouata dans la moyenne vallée du Dra.in Abdallah Salih & Hassan RAMOU (coord.) *L'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales*, Publications de l'IRCAM, Imp. El Maarif Al-Jadida- Rabat 2009, **ISBN** 9954-28-037-5.

Direction de l'Aménagement de Territoire, Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de l'Eau "Stratégie d'aménagement et de développement des oasis au Maroc », Rabat, 2003.

H. Pop, « L'économie oasienne de Figuig, vue sous l'angle du concept de la durabilité ». In Abdallah Salih & Hassan RAMOU (coord.) *L'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales*, Publications de l'IRCAM, Imp. El Maarif Al-Jadida- Rabat 2009, **ISBN** 9954-28-037-5.

Hassan RAMOU 2009, «Le tourisme oasien au Maroc : des potentialités à exploiter et des défis à surmonter», in Abdallah Salih & Hassan RAMOU (coord.) *L'Environnement oasien face aux mutations économiques et sociales*, Publications de l'IRCAM, Imp. El Maarif Al-Jadida- Rabat 2009, **ISBN** 9954-28-037-5.

Hassan RAMOU, 2008, « La dimension économique de la durabilité du tourisme saharien : acteurs et retombées financières, cas du Saghro, sud du Maroc ». in *Tourisme saharien et développement durable*, Sousse – Tunisie, pp 503-536 **ISBN** 978-9973-926-03-6

OUHAJOU L. (1986) Espace hydraulique et société. Les systèmes d'irrigation dans la vallée du Dra, Thèse de géographie, Montpellier III.